

# التوكيد

من مظاهر وأساره في كتاب سيويه

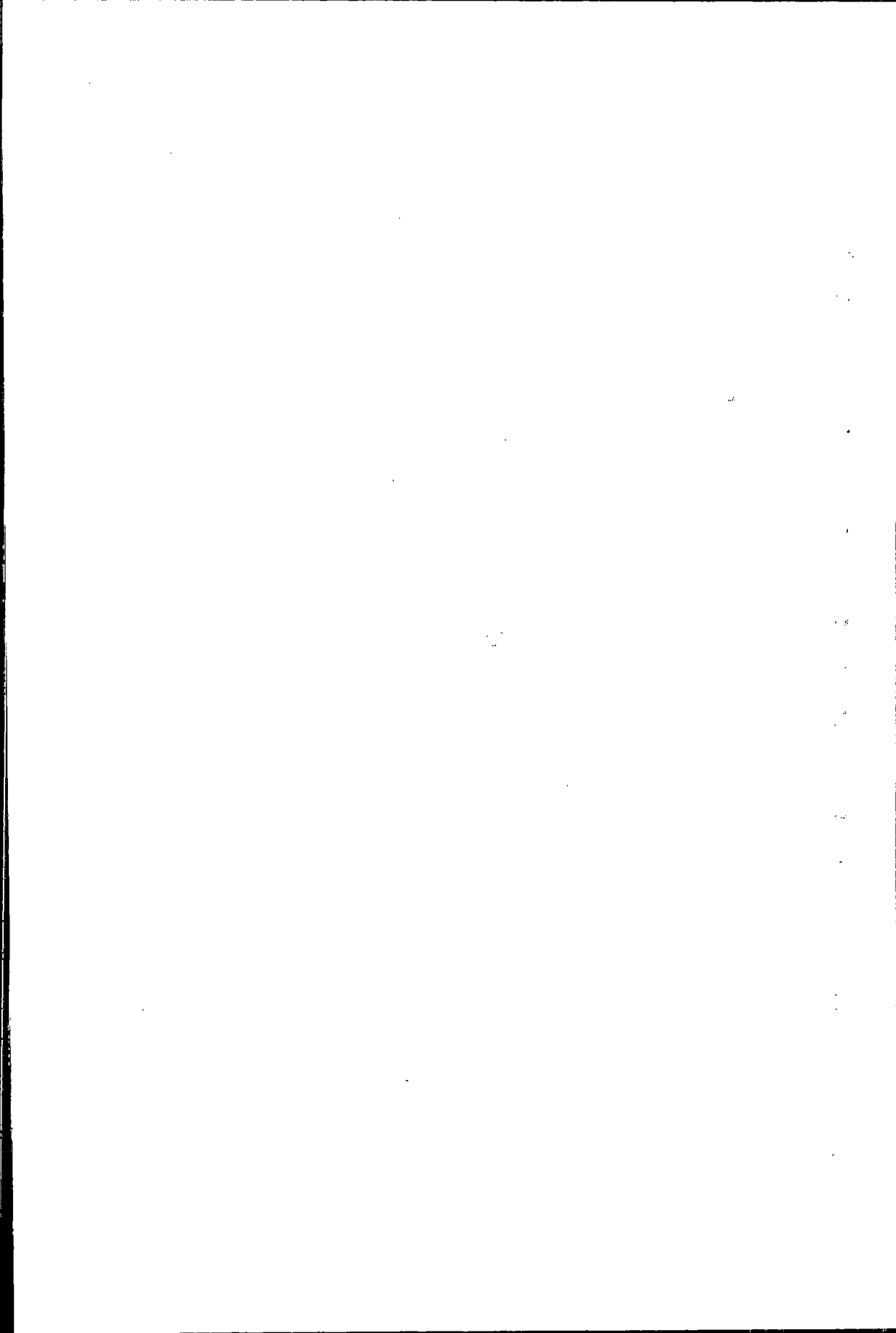
تأليف الدكتور

أيوب عبد العزيز أيوب

أستاذ البلاغة والنقد المساعد

يقسم اللغة العربية وآدابها

بالكلية



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف  
المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .  
وبعد :

فمما لا شك فيه أن كتاب سيبويه من الكتب الهامة التي  
لا يمكن الاستغناء عنها في تتبع الظواهر اللغوية والأسلوبية ،  
لأنه يمثل مرحلة هامة من مراحل التفكير العربى بعد ظهور  
الاسلام ، اذ يعد باكورة الدراسات العربية المنظمة التي  
تقوم على رصد واستقراء الظواهر اللغوية لاستنباط  
القواعد والقوانين التي تضبط فن القول فى اللسان العربى  
بعد أن فشى اللحن فى اللغة بسبب دخول غير العرب فى  
الاسلام .

ومما يزيد من أهمية كتاب سيبويه أن مؤلفه يعد من  
أفقه الناس - فى عصره - بأسرار العربية وأساليبها ،  
وأنه أودع كتابه خلاصة فكر العلماء السابقين عليه  
والمعاصرين له كحماد بن سلمة دينار البصرى ، والأخفش  
الأكبر ، عبد الحميد بن عبد المجيد ، أبى الخطاب ، ويعقوب  
ابن اسحاق بن زيد بن عبد الله بن اسحاق الحضرمى ، وعيسى  
ابن عمر الثقفى البصرى أبى سليمان ، وأبى عبد الرحمن  
يونس بن حبيب الضبى ، والخليل بن أحمد الفراهيدى  
البصرى ، وغيرهم من العلماء الذين شافهوا الأعراب .

وأخذوا عنهم ، وارتبط تفكيرهم النحوى بتحليل النصوص العالية ونقدھا لبيان مواطن الحسن ، وإبراز عناصر الجمال فيها .

لقد اشتهر كتاب سيبويه فى الوسط العلمى بأنه أول كتاب حوى قواعد النحو العربى ومسائله ، اذ كان سبب تأليفه - كما تحكى كتب التراجم - أن مؤلفه قد أخطأ فى مسألة نحوية ، فمما يروى أنه كان يستملى الحديث على شيخه « حماد بن سلمة » فبينما هو يستملى قول النبى - ﷺ - « ليس من أصحابى الا من لو شئت لأخذت عليه ، ليس أبا الدرداء » قال سيبويه : « ليس أبو الدرداء » وظنه اسم « ليس » فقال حماد : لحتت ياسيبويه « ليس هذا حيث ذهبت ، وإنما ليس » وهنا استثناء ، فقال : لا جرم ، سأطلب علما لا تلحننى فيه ، فلزم الخليل فبرع » (١) .

أقول : على الرغم من أن هذا كان سبب تأليف كتاب سيبويه الا أن الكتاب ليس خالصا لعلم النحو فى عرف المتأخرين الذين يعرفونه بأنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلمات اعرابا وبناء « وإنما هو كتاب فى النحو فى عرف المتقدمين أمثال الفراء وأبى على القارسى وابن جنى وعبد القاهر الجرجانى والزمخشرى وغيرهم ممن لم تكن وظيفة النحو فى عرفهم ضبط أواخر الكلمات اعرابا وبناء

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ص ٦٦ تحقيق محمد

أبو الفضل إبراهيم طبعة السعادة : ١٣٧٣ هـ .

فحسب ، بل وظيفته - بالاضافة الى ذلك - الاهتمام بنظم الكلام وتأليفه ليكون على وفق المنهج الذى سنته العرب لفنون قولها . قال ابن كيسان : عمل سيبويه كتابا على لغة العرب وخطبها وبلاغتها ، فجعل منه بينا مشروحا ، وجعل منه مشتبها ليكون لمن استنبط ونظر فضل « (٢) .

ويقول الامام عبد القاهر فى معنى النظم : واعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو . وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التى نهجت ، فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت فلا تخل بشيء منها . . . . . فلست بواجد شيئا يرجع صوابه ان كان صوابا وخطؤه ان كان خطأ الى النظم الا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضع أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه . . . . . فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل الا وأنت تجد مرجع ذلك الى معانى النحو وأحكامه (٣) .

هذا هو معنى النحو فى عرف القدماء ، وهو ما نجده فى كتاب سيبويه ، بل ان الدارس له لا يعدم أن يجد فيه بحوثا قيمة لكثير من العلوم العربية والاسلامية . يقول

---

(٢) مقدمة محقق خزانة الأدب للبغدادى : ١٧٩/١ طبعة بولاق

١٢٩٩ هـ .

(٣) دلائل الاعجاز ص : ١١٧ ، ١١٨ تحقيق د/ محمد عبد النعم

خفاجى مكتبة القاهرة طبعة اولى : ١٩٦٩ م - ١٢٩٨ هـ .

بعض الدارسين بعد أن أثبت تأثر علماء البلاغة بسيبويه :  
أن سيبويه بما عرض له فى الكتاب من البلاغة ، وما أكثر  
فيه من التحليل والموازنة ، واستخراج الأحكام وتصحيحها  
بالقياس ، وما جمع فيه من القضايا والمسائل التى يعتمد  
عليها أصول الفقه والنقد الأدبى والتجويد يعد واضح هذه  
الأربعة ، أو يعد على الأقل واضح البلاغة ، وممهد الطريق  
لثلاثة الباقية ، ونستطيع كذلك أن نقول : ان كتابه ليس  
أعظم مراجع النحو والصرف عامة ، ولكنه مع ذلك أصل من  
أصول الثقافة الاسلاميه فى غير ناحية من نواحيها المتعدده .  
انشق عنها ، أو هدى اليها ، وأوحى بها (٤) . ومن ثم يعد  
كتاب سيبويه مصدرا هاما من مصادر البحث البلاغى ، وقد  
اخترت « التوكيد من مظاهره وأسراره فى كتاب سيبويه »  
موضوعا لهذا البحث ، لأن التوكيد - فى تقديرى - هو  
القاسم المشترك بين أكثر الأساليب العربيه ، اذا لم تكن  
كلها ، واخترت من مظاهره : التوكيد بالبدل ، والتوكيد  
بالمصدر ، والتوكيد بالنداء ، والتوكيد بالاختصاص ،  
والتوكيد بالقصر مكتفيا بهذه الخمسة ، ان مظاهر  
التوكيد فى الكتاب كثيرة ومتنوعة تحتاج الى دراسة أكبر  
فى كتاب مستقل .

والله أسأل أن يوفقنا دوما لخدمة لغة القرآن الكريم .

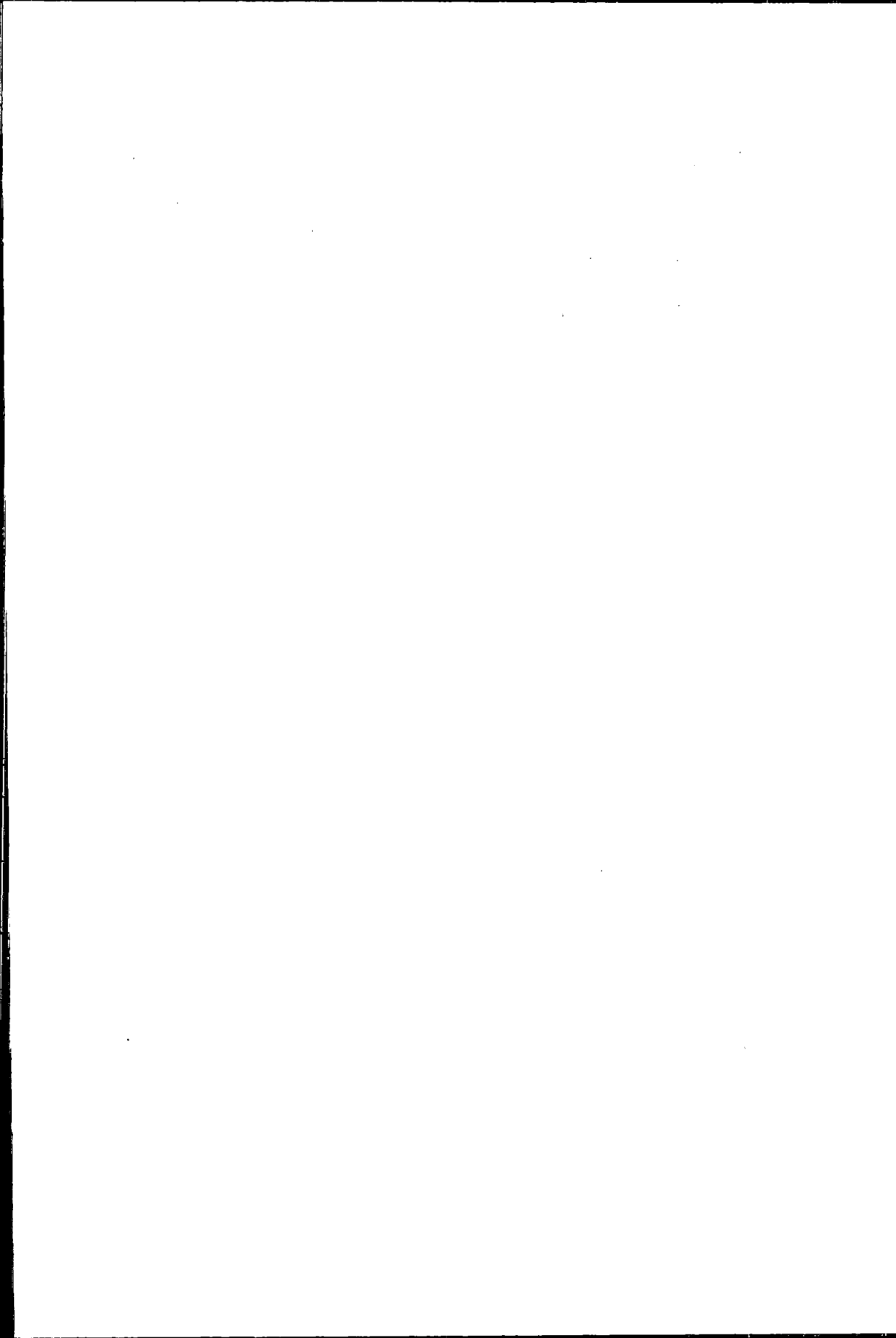
---

(٤) سيبويه امام النحابة : ١٩٢ على النجدى ناصف مكتبة

وأن يهديننا سواء السبيل وأن يجعل هذا العمل خالصا  
لوجهه الكريم ، انه نعم المولى ونعم النصير .

وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب . . .

**دكتور / أيوب عبد العزيز أيوب**





## التوكيد بالبدل

يدرس النحويون البدل من حيث انه تابع مقصود بالحكم بلا واسطة <sup>(١)</sup> . أما البلاغيون فيدرسونه من حيث ما يبوح به من أسرار قد تتوارى خلف الوجوه الاعرابية . اذ البدل عندهم لزيادة التقرير والايضاح <sup>(٢)</sup> .

وقد درس سيبويه البدل ، وأشبع القول فيه من وجهة النظر النحوية والبلاغية ، فنراه يقسمه أقسامه المشهورة التي نقلها عنه علماء النحو والبلاغة . شارحا الوجوه الاعرابية الجائزة في كل قسم من أقسامه . أما من وجهة النظر البلاغية فانه يذكر من أقسامه الفصيحة وغير الفصيحة ، ثم يوضح السر البلاغي لأقسامه الفصيحة . والتي - غالبا - ما تكون التوكيد أو البيان ، ولم يكتف سيبويه ببيان القيمة البلاغية للتعبير بأسلوب البدل ، وانما يضع يدنا على الجهة التي أفادت التوكيد أو البيان فيه . فيقول <sup>(٣)</sup> : « هذا باب من الفعل يستعمل في

---

(١) ابن عقيل : ١٩٤/٢ . وحاشية الصبان على الأشموني : ١٢٣/٣ . ومعنى انه مقصود بالحكم - أي المنسوب الى متبوعه - انه مغاير لأنعت والتوكيد وعطف البيان اذ ان كل واحد منها مكمل للمقصود بالحكم ، وليس مقصودا به ، ومعنى « بلا واسطة » انه مغاير للمعطوف بحرف من حروف العطف ، فان المعطوف وان كان مقصودا بالحكم الا أنه بواسطة حرف العطف .

(٢) الايضاح بشرح الشيخ محمد عبد المتعم خفاجي : ٤٦/٢ .

(٣) الكتاب : ١٥٠/١ - ١٥٢ .

الاسم . ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما  
عمل في الأول » وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم ، ورأيت  
بنى زيد ثلثيهم ، ورأيت بنى عمك ناسا منهم ، ورأيت عبد الله  
شخصه ، وصرفت وجوها أولها فهذا يجيء على وجهين :  
على أنه أراد رأيت ثلثي قومك ، ورأيت أكثر قومك ، وصرفت  
وجوه أولها ولكنه ثنى الاسم توكيدا ، كما قال جل ثناؤه :  
« فسجد الملائكة كلهم أجمعون » (٤) وأشباه ذلك ، فمن ذلك  
قوله عز وجل : « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه » (٥)  
وقال الشاعر :

ونذكرت تقنت برد مائها وعتك البول على أنسائها (١)

ويكون على الوجه الآخر الذي أنكره لك ، وهو أن يتكلم  
فيقول : رأيت قومك ، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم ،  
فيقول : ثلثيهم أو ناسا منهم .

ولا يجوز أن تقول : رأيت زيدا أباه ، والأب غير زيد ،  
لأنك لا تبينه بغيره ، ولا بشيء ليس منه ، وكذلك لا تثنى الاسم  
توكيدا ، وليس بالأول ، ولا شيء منه ، وإنما تثنيه وتؤكد

(٤) من الآية : ٣٠ من سورة الحجر ، ٧٢ من سورة ص .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٢١٧ .

(٦) تقنت : ركية في شق الحجاز من مياه بنى سعد بن بكر بن  
هوازن ، وعتك البول : ان يضرب الى الحمرة والأنساء : جمع « نسا »  
وهو عرق يهتبطن الفخذ والساق ، وإذا قل ورود الابل للماء خسر بولها  
وغلط ، واشتدت صفرتة .

والشاهد : نصب « برد » على البذل من « تقنت » لاشتمال الذكر

عليها .

مثنى بما هو منه ، أو هو هو .

وانما يجوز رأيت زيدا ، أباه ، ورأيت زيدا عمرا ، أن يكون أراد أن يقول : رأيت عمرا أو رأيت أبا زيد فخلط ، أو نسي ثم استدرك كلامه بعد ، وأما أن يكون أضرب عن ذلك فنحاه ، وجعل عمرا مكانه .

فالأول جيد عربى . مثله قوله تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » <sup>(٧)</sup> ، لأنهم من الناس ، ومثله إلا أنه أعيد حرف الجر <sup>(٨)</sup> قوله تعالى : « قال المسأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم » <sup>(٩)</sup> .

ويقول فى موطن آخر : « هذا باب بدل المعرفة من النكرة ، والمعرفة من المعرفة » <sup>(١٠)</sup> أما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله . كأنه قيل له : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك . فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثل ذلك قوله عز وجل : « وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله » <sup>(١١)</sup> ومن البديل أيضا مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد ، وأما بدل المعرفة من المعرفة فكقولك مررت

(٧) سورة آل عمران ، من الآية : ٩٧ .

(٨) المثبت فى الكتاب : « الا أنهم أعادوا حرف الجر » وهو لا يليق

بجلال القرآن .

(٩) سورة الأعراف ، من الآية : ٧٥ .

(١٠) الكتاب ١٤/٢ ، ١٥ ، ١٦ .

(١١) سورة الشورى . الآيتان : ٥٢ ، ٥٣ .

بعبد الله زيد ، وقد يكون مررت بعبد الله أخوك ، كأنه قيل له :  
من هو ؟ أو من عبد الله ؟ فقال : أخوك .  
هذا مما قاله سيبويه فى البدل ، وقيمته البلاغية ،  
ومنه نلاحظ ما يأتى :

أولا : أنه مثل للبدل بأقسامه المتنوعة ، مثل لبدل الكل  
من الكل . وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال ، وبدل  
الغلط ، وبدل النسيان ، وبدل الاضراب . كما مثل لبدل  
المعرفة من النكرة ، وبدل المعرفة من المعرفة ، وبدل المفصل  
من المجرى . فمثل لبدل الكل بقوله تعالى : « وانك لتهدى  
الى صراط مستقيم صراط الله » ومن غير القرآن بقوله :  
« مررت بعبد الله زيد ومررت بعبد الله أخوك ، ومثل لبدل  
البعض من القرآن بقوله تعالى : « والله على الناس حج البيت  
من استطاع اليه سبيلا » وقد أشار الى أن البدل فى الآية من  
بدل البعض بقوله : « لأنهم من الناس » كما مثل له أيضا  
بقوله تعالى : « قال الماء الذين استكبروا من قومه للذين  
استضعفوا لمن آمن منهم » ومثل له من غير القرآن بقوله :  
رأيت قومك أكثرهم ، ورأيت بنى زيد ثلثيهم ، ورأيت بنى  
عمك ناسا منهم . فأكثرهم وثلثيهم وناسا منهم بعضهم .

ومثل لبدل الاشتمال بقوله تعالى : « يسألونك عن الشهر  
الحرام قتال فيه » فالقتال ليس من بدل الكل ، لأنه ليس  
الشهر الحرام ، ولا بدل بعض ، لأنه ليس جزء الشهر  
الحرام ، وإنما هو معنى اشتمل عليه الشهر : كما مثل له  
أيضا بقول الشاعر :

« نكرت تقند برد مائها »

فتقند مشتملة على « برد » •

ومثل لبديل المعرفة من النكرة بقوله : مررت برجل  
عبد الله ، ولبديل المفصل من الجمل بقوله : مررت بقوم :  
عبد الله وزيد وخالد •

ومثل لبديل الغلط أو النسيان أو الاضراب بقوله : رأيت  
زيدا أباه ورأيت زيدا عمرا • هذه أقسام البديل فى كتاب  
سيبويه قد وفاها حقها ، لم يترك قسما من أقسامه الا ذكره •  
ومثل له ، حتى أصبح واضح القسمات ، ظاهر المعالم ، ولم  
أجد اضافة لأى من اقسامه بعده الا ما كان من قبيل الشرح  
أو الاختصار ، أو التفريع عما قاله ، وقد فرعوا عن بديل  
الغلط ، نوعا سموه « بدل البداء » وهو أن يذكر المتكلم  
المبديل منه عن قصد • ثم يتوهم أنه غلط • يقول السيد  
الشريف الجرجاني • وهو يشرح بدل الغلط : الغلط ثلاثة  
أقسام : غلط صريح محقق كما اذا أردت أن تقول : جاءنى  
زيد فسبقتك لسانك الى عمرو ، ثم تداركته فقلت : زيد ،  
وغلط نسيان وهو أن تنسى المقصود فتعتمد ذكر ما هو غلط ،  
ثم تتداركه بذكر المقصود ، فهذان لا يقعان فى فصيح الكلام ،  
ولا فيما يصدر عن روية وفطانة • وان وقع فى كلام فحقه  
الاضراب عن الأول بكلمة « بل » وغلط « بداء » وهو أن تذكر  
المبديل منه عن قصد ، ثم تتوهم أنك غلط ، وهذا معتمد  
الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا ، وشرطه أن ترتقى من الأدنى  
الى الأعلى ، كقولك : « هذه نجم بدر » كأنك وان كنت معتمدا

لذكر النجم تغلط نفسك ، وتري أنك لم تقصد الا تشبيهها  
بالبدر ، وكذا قولك : بدر شمس ، وادعاء الغلط ههنا  
واظهاره أبلغ فى المعنى من التصريح بكلمة « بل » (١٢) .  
هذه هى الاضافة التى أضافها العلماء الى أقسام  
البديل بعد سيبويه ، وان كانت متفرعة عن بدل الغلط الذى  
ذكره .

ثانيا : ان سيبويه قد أبرز القيمة البلاغية لبديل الكل  
وبديل البعض وبديل الاشتمال دون بدل الغلط ، وحصرها فى  
التوكيد والبيان ، أما التوكيد فيأتى عن طريق تكرير الاسم  
وتثنيته ، وأما البيان فيأتى عن طريق تفسير المراد من البديل  
منه وإيضاحه ، فيقول بعد أن أورد أمثلة الأقسام الثلاثة :  
فهذا يجيء على وجهين :

على أنه أراد رأيت أكثر قومك . ورأيت ثلثى قومك ،  
وصرفت وجوه أولها ولكنه ثنى الاسم توكيدا . كما قال جل  
ثناؤه : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون » .

ويكون على الوجه الآخر الذى أنكره لك ، وهو أن يتكلم  
فيقول : رأيت قومك ، ثم يبدو له أن يبين ما الذى رأى منهم .  
فيقول : ثلثيهم أو ناسا منهم .

ولا يجوز أن تقول : رأيت زيدا أباه ، والأب غير زيد ،  
لأنك لا تبينه بغيره ولا بشيء ليس منه ، وكذلك لا تثنى الاسم  
توكيدا وليس بالأول ، ولا شيء منه وإنما تثنيه ، وتؤكد

مثنى بما هو منه ، أو هو هو .

فقوله : « انما تثنيه وتوكده مثنى بما هو منه » إشارة الى بدل البعض وبدل الاشتمال ، وقوله : « أو هو هو » إشارة الى بدل الكل .

وبذلك يكون سيبويه هو أول من أيرز القيمة البلاغية لهذا اللون من التعبير مقارنة بين أن نقول : رأيت ثلثي قومك ، ورأيت قومك ثلثيهم ، وبين أن يقال : يسألونك عن القتال في الشهر الحرام . وقوله تعالى : « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه » وبين أن يقال : اهدنا صراط الذين انعمت عليهم ، وقوله تعالى : « اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم » .

وبدل الغلط ، أو النسيان فلا يأتيان في فصيح الكلام . ولا فيما يصدر عن روية وفطانة ، فان وقع أحدهما في كلام . وأضرب عن الأول بكلمة « بل » صار بدل اضراب ، يقول سيبويه : ولا يجوز أن تقول : رأيت زيدا أباه ، والأب غير زيد ، لأنك لا تبينه بغيره ، ولا بشيء ليس منه ، وكذلك لا تثنى الاسم توكيدا وليس بالأول ، ولا بشيء منه ، وانما يجوز أن تقول : رأيت زيدا أباه ، ورأيت زيدا عمرا ، أن يكون أراد أن يقول : رأيت أبا زيد ، ورأيت عمرا ، فغلط أو نسي ، ثم استدرك كلامه بعد . واما أن يكون أضرب عن ذلك . فنحاه وجعل عمرا مكانه .

اذن فليس هناك سر بياني لبديل الغلط أو النسيان أو الاضراب عند سيبويه ، لأن المبدل ليس هو المبدل منه ، ( م ١٨ - حولية كلية الدراسات )

ولا جزؤه ، ولا مشتمل عليه فلا يفيد أحدها تبيننا  
ولا تأكيدا .

ولكن ما نوع التأكيد الذى يفيد البديل عند سيبويه ؟  
هل يريد معناه اللغوى فيكون المراد مطلق تقوية ؟ أو أن  
مراده التوكيد الصناعى الذى اصطلح عليه العلماء بعده  
والحاصل من اعادة اللفظ الأول بنفسه أو بمعناه .

وإذا رجعنا الى الآية التى استشهد بها سيبويه ، وهى  
قوله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون » فسوف نجد أن  
لفظي « كلهم أجمعون » من ألفاظ التوكيد الاصطلاحى ،  
وعلى الرغم من أن هاتين الكلمتين تفيدان الشمول والاحاطة  
الا أنه يغلب على ظنى أن سيبويه لم يقصد سوى التمثيل  
لمطلق التوكيد الاصطلاحى الذى يؤتى به للتقرير أو لدفع  
توهم السهو أو التجوز ، ولعل ذلك ما يعنيه ابن يعين بقوله  
- فى سر التعبير بالبديل - : « وانك اذا قلت : جاء أخوك ،  
جاز أن تريد كتابه ، أو رسوله . فاذا قلت : « زيد » زال ذلك  
الاحتمال كما لو قلت : نفسه ، أو عينه (١٣) .

هذا بالنسبة الى التوكيد ، أما بالنسبة الى البيان ،  
فانه يأتى من حيث كون المبدل منه مقتضيا للمبدل ، ومتضمنا  
له ، اما تضمنا كلياً أو تضمنا جزئياً ، أو تضمنا اشتمالياً  
بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول متشوفة الى ذكر الثانى ،  
منتظرة له ، فاذا ذكر كان ايضاحاً وتفسيراً له .

وبذلك يكون سيبويه قد وفى هذا اللون من التعبير حقه



من البحث والدراسة بحيث لم يترك لغيره من العلماء أن  
يضيف شيئاً ذا بال يمس حقيقته وجوهره . وكل ما أضافوه  
أن البديل على تية تكرار العامل ، وسيأتى بيان ذلك مفصلاً  
فى دراسة البديل بعد سيبويه ان شاء الله تعالى .

ثالثاً : ان سيبويه قد حدد الحال التى تقتضى التعبير  
بالبديل ، وهى ازالة شبهة خالجت نفس المخاطب حقيقة أو ظناً  
بمعنى أن الشبهة التى أزالها البديل اما شبهة تسربت الى  
نفس المخاطب حقيقة بعد ذكر البديل منه . واما أن المتكلم ظن  
أن ثمة شبهة ، فأتى بالبديل ليزيلها . يقول سيبويه فى أثناء  
شرحه لبديل المعرفة من النكرة اما بديل المعرفة من النكرة  
فكقولك : مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل له : بمن مررت ؟  
أو ظن أنه يقال له ذلك . فأبديل مكانه ما هو أعرف منه .

وإذا كان المتأخرون من علماء البلاغة قد عرفوا البلاغة  
بأنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، فان سيبويه قد أشار الى  
ذلك وطبقه فى مواضع كثيرة من كتابه .

### البديل بعد سيبويه :

لم يضيف العلماء - بعد سيبويه - شيئاً لدراسة البديل .  
إلا من حيث أقسامه . ولا من حيث قيمته البلاغية ، فقسموه  
الى بديل الكل وبديل البعض وبديل الاشتمال . وبديل الغلط  
كذلك نقلوا عنه سر التعبير بالبديل وهو التوكيد والبيان ،  
قال الخطيب وهو يشرح أحوال المسند اليه : « وأما الأبدال  
فمنه فلزيادة التقرير والايضاح ، نحو جاء زيد أخوك ، وجاء

القوم أكثرهم ، وسلب عمرو ثوبه » (١٤) .

وقال السعد فى شرحه لهذا الموضوع : وسكت عن بدل الغلط ، لأنه لا يقع فى فصيح الكلام (١٥) . ومن قبل قال السكاكى : وأما الحالة التى تقتضى البديل عنه فهى اذا كان المراد نية تكرير الحكم ، وذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره لزيادة التقرير والايضاح ، كقولك : سلب زيد ثوبه ، وجاء القوم أكثرهم ، وحق عليك الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم ، فى الأنواع الثلاثة من البديل دون الرابع (١٦) . هذا ما قاله علماء البلاغة ، ومنه يعلم أنهم لم يضيفوا شيئا الى ما قاله سيبويه ، الا قول السكاكى : ان البديل على نية تكرار الحكم .

أما الزمخشري فقد كان أطول باعا ، وأكثر دقة وتفصيلا فى دراسة البديل سواء من ناحية النظرية ، أو التطبيق ، فقد قال فى تقسيمه : والبديل على أربعة أضرب : بديل الكل من الكل كقوله تعالى : « اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم » وبديل البعض من الكل كقولك : رأيت قومك أكثرهم وثلثيهم وناسا منهم ، وصرفت وجوها أولها ، وبديل اشتغال كقولك : سلب زيد ثوبه ، وأعجبني عمر حسنه وأدبه وعلمه ، ونحو ذلك مما هو منه ، أو بمنزلاته فى التلبس به ، وبديل الغلط كقولك : مررت برجل حمار وهذا

(١٤) الايضاح بشرح الشيخ محمد عبد النعم خفاجى : ٤٦/٢ .

(١٥) المطول : ص : ٩٩ .

(١٦) القسم الثالث من مفتاح العلوم ، ص : ٩١ .

لا يكون الا فى بداية الكلام ، وما لا يصدر عن روية  
وفطانة « (١٧) .

ونقل عن سيبويه سر التعبير بالبدل ، فقال : وهو الذى  
يعتمد بالحديث ، وانما يذكر الأول لنحو من التوطئة ، وليفاد  
بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون فى الافراد ، قال  
سيبويه عقيب ذكر أمثلة البدل : أراد رأيت أكثر قومك ،  
وثلثى قومك . وصرفت وجوه أولها ، ولكنه ثنى الاسم  
توكيدا . وقولهم : انه فى حكم تنحية الأول ايدان منهم  
باستقلاله بنفسه . . . والذى يدل على كونه مستقلا بنفسه  
أنه فى حكم تكرير العامل ، بدليل مجيء ذلك صريحا فى قوله  
عز وجل : « للذين استضعفوا لمن آمن منهم » . وقوله :  
لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سققا من فضة « (١٨) .

فالزمخشري قد أضاف الى ما قاله سيبويه أن البدل  
على نية تكرير العامل بمعنى : أن البدل ليس من جملة المبدل  
منه (١٩) . وانما هو من جملة أخرى ، فاذا قلنا - مثلا -  
رأيت أخاك زيدا ، تقديره رأيت أخاك ، رأيت زيدا ، فذلك  
الفعل المقدر هو العامل فى البدل ، الا أنه حذف لدلالة الأول  
عليه ، واستدل على ذلك بظهور العامل قبل البدل والمبدل منه  
فى قوله تعالى : « للذين استضعفوا لمن آمن منهم » وقوله تعالى :

(١٧) شرح المفصل لابن يعيش : ٦٣/٢ .

(١٨) السابق ، ٦٦/٢ .

(١٩) هذا مذهب أبى الحسن الأخفش وجماعة من المحققين كابى على

للفارسي والرماني وغيرهم من جمهور المتأخرين .

« لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة » فقوله :  
« لمن آمن منهم » بدل بعض من الذين استضعفوا . وقوله :  
« لبيوتهم سقفا من فضة » بدل اشتمال من « لمن يكفر  
بالرحمن » وقد ظهر العامل - وهو اللام - قبل البديل وقبل  
المبديل منه ، فلو كان العامل فيهما واحدا لأدى ذلك الى  
مخالفة ضابط نحوى ، وهو أن يكون قد عمل فى الاسم  
عاملان هما : اللام الأولى واللام الثانية ، ومن قواعدهم  
المشهورة « أن حروف الجر لا تعلق عن العمل » (٢٠) . وهذا  
مخالف لما قاله سيبويه ، إذ انه يرى أن البديل ليس على نية  
تكرار العامل ، وانما هو من جملة المبدل منه فالعامل فيهما  
واحد ، وقد أشار الى ذلك بقوله : « هذا » هذا باب من  
الفعل يستعمل فى الاسم ، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر  
فيعمل فيه كما عمل فى الأول .

أما وجود العامل قبل البديل وقبل المبدل منه فى بعض  
المواضع من القرآن ، كما فى هاتين الآيتين ، وما يشبههما  
فهو معاد للتأكيد ، وقد أيد هذا الرأى أبو العباس المبرد  
والسيرافى من المتأخرين (٢١) .

واذا كان سيبويه يرى أن البديل من جملة المبدل منه ،  
فهو عنده لا يفيد تأكيد النسبة الناتجة من تكرار العامل  
حكما . انن فلا فرق عنده بين بدل الكل وعطف البيان : ومن  
ثم نرى عالما كبيرا كالرصى يقول : أنا الى الآن لم يظهر لى .

(٢٠) شرح المفصل لابن يعقوب : ٦٧/٢ .

(٢١) السابق ، ٦٧/٢ .

فرق جلى بين بدل الكل وعطف البيان ، بل لا أرى بدل الكل الا عطف البيان ، وهذا سيبيويه امام الصناعة لم يذكر عطف البيان ، ولم يسلم كون الأول فى نية الطرح فى بدل الكل ولا فى نية تكرار العامل (٢٢) .

وقد ينقض رأى الرضى ما فرق به العلماء بين عطف البيان وبدل الكل ، فقد فرقوا بينهما بفروق بلغت اثنتى عشر فرقاً (٢٣) . يضاف الى تلك الفروق أننا اذا رجعنا الى تعريف كل منهما فسوف نجد أنهم قد عرفوا البديل بأنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة « وقالوا : خرج عطف البيان عن هذا الحد ، انه مكمل للحكم . وليس مقصوداً به » (٢٤) . وعرفوا عطف البيان « بأنه التابع المشبه للصفة فى ايضاح متبوعه ان كان معرفة ، وتخصيصه ان كان نكرة » وقالوا : خرج بالايضاح والتخصيص البديل والتوكيد والنسق (٢٥) . ولما كان المقصود بالايضاح رفع الاحتمال فى المعارف ، والمقصود بالتخصيص تقليل الاشتراك فى النكرات ، وكان تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال لا يتأتیان من مفرد ، وانما يتأتیان من متعدد ، فان المعطوف عليه عطف بيان ينبغى أن

(٢٢) شرح كافية ابن الحاجب ، نور الدين عبد الله الجامى : ٦٤/٢ ،

وحاشية الأمير على المغنى : ٨٥/٢ .

(٢٣) من الأسرار البلاغية للتوكيد والبيان والبديل فى المفرد والجمله

ص : ٥١ وما بعدها د/ ايوب عبد العزيز ايوب .

(٢٤) التصريح على التوضيح : ١٥٥/٢ .

(٢٥) السابق ، ٦٣١/٢ .

يكون متعددا أو قابلا للتعدد حتى يمكن أيضا أنه أو تخصيصه  
بالمعطوف .

وإذا ظهر أن المتبوع في عطف البيان ينبغي أن يكون  
متعددا ، أو قابلا للتعدد وكانت حقيقة البدل غير حقيقة عطف  
البيان ، وكان القيد الذي أخرج البدل من حد البيان هو نفسه  
الذي أوجب تعدد المتبوع ، بمعنى أن المغايرة بينهما إنما  
كانت من جهة تعدد المتبوع في البيان وعدم تعدده في بدل  
الكل ، فإن المتبوع في البدل لا يكون متعددا وإنما يكون  
مفردا .

وبناء على ما سبق يمكن أن نضيف إلى تعريف كل  
منهما قيذا - وإن كان هذا القيد مفهوما من تعريف عطف  
البيان - يميز أحدهما عن الآخر ويكون حدا فاصلا بينهما ،  
فنقول في حد عطف البيان : « هو التابع المشبه للصفة في  
إيضاح متبوعه إن كان معرفة ، وتخصيصه إن كان نكرة  
بحيث يكون المتبوع فيه متعددا ، أو قابلا للتعدد » ونقول في  
تعريف البدل : هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بحيث  
لا يجوز أن يكون المتبوع فيه متعددا .

وبعد إضافة هذا القيد إلى حد كل منهما ننظر في الأمثلة  
التي قالوا : أنها تصلح أن تكون بدلا أو عطف بيان . فإذا  
جاز أن يكون المتبوع متعددا كان التابع عطف بيان ، وإذا لم  
يجز أن يكون المتبوع متعددا كان التابع بدل كل .

فلو قلنا : جاء أخوك خالد . فكلمة « خالد » لا تعرب  
إلا عطف بيان لتعدد المتبوع إن كان له أكثر من أخ ، أو جواز

- تتعدده اذا لم يكن له اخوة غير خالد
- أما اذا قلنا : جاء أبوك زيد • فان كلمة « زيد » لا تعرب
- الا بديل كل لعدم جواز تعدد الأب (٢٦) •

---

من الأسرار البلاغية للتوكيد والبيان والبديل من ص : ٤٨ - ١١٤ •  
(٢٦) لمزيد من التفصيل عن الفرق بين عطف البيان وبديل الكل ينظر  
د/ ايوب عبد العزيز ايوب •

## التوكيد بالمصدر

من وسائل التوكيد عند سيبويه « المصدر المنصوب »  
وقد درس سيبويه المصدر من جهات متعددة ، فدرسه من  
حيث كونه مؤكدا لما قبله ، أو مؤكدا لنفسه ومن حيث حذف  
فعله وجوبا ، أو أنه يجوز أن يعرب مفعولا مطلقا ، أو حالا .  
المصدر المؤكد لما قبله :

يقول سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدا  
لما قبله » (٢٧) . وذلك قولك : هذا عبد الله حقا ، وهذا زيد  
الحق لا الباطل ، وهذا زيد غير ما تقول ، وهذا القول  
لا قولك ، وأجدهك لا تفعل كذا وكذا ، وهذا الأمر غير قيل  
باطل ، وقعد البتة .

ولما كان الغرض من هذه المصادر وهو التوكيد قد  
لا يتأتى في بعضها وهي منكرة ، فان سيبويه قسمها من حيث  
جواز تنكيرها وتعريفها الى ما يأتي :  
ما لا يستعمل الا معرفا بالألف واللام . نحو : قعد  
البتة .

ما لا يستعمل الا معرفا بالاضافة ، نحو : أجدهك لا تفعل  
كذا وكذا ، ما يجوز تنكيره وتعريفه بالألف واللام نحو : هذا  
عبد الله حقا وهذا عبد الحق لا الباطل .  
ما يجوز تنكيره وتعريفه بالاضافة ، نحو : هذا الأمر  
غير قيل باطل ، وهذا زيد غير ما تقول .



وفى بيان الموضوع الأخير يقول سيبويه : « وأما غير ما تقول » فلا تعرى من أن تكون فى هذا الموضوع مضافة الى اسم معروف ، نحو : « قولك » لأنه لو قال : « غير قول » أو « لا قولاً » لم يكن فى هذا بيان ، لأنه ليس كل قول باطلاً ، وإنما يريد أن يحقق الأول بأمر معروف . ولو قال : « هذا الأمر غير قيل باطل » كان حسناً ، لأنه قد وكّد أول كلامه بأمر معروف ، وقد اختصه ، فصار بمنزلة قولك « لا قولك » حين جعله مضافاً ، لأنك قد اختصاصته من جميع القول باضافتك وأنه يسوغ أن يكون قوله باطلاً ، ولا يسوغ أن يكون جميع الأقوال باطلاً (٢٨) .

ويوضح ابن يعيش هذا بقوله : ولو أسقطت الاضافة ، وقلت : « هذا القول لا قولاً » لم يحسن الحذف لسقوط الفائدة ، لأنه لم يكن فيما بقى ما يدل على البطالان فلو وصفته بما يدل على البطالان ، نحو : هذا القول لا قولاً كذباً ، أو غير قيل ضعيف ونحو ذلك مما يدل على ضده أو صحته لجاز لحصول الفائدة والتوكيد (٢٩) .

أما كيف تفيد هذه المصادر تقوية الكلام وتوكيده فإنه لما قيل : قعد البتة ، فإن البتة مصدر موكّد لمضمون الجملة قبله ، وهو منصوب بفعل مخذوف تقديره : أبت ذلك البتة : أى أبت ذلك بتياً . وقوله فى الاستفهام : أجداك لا تفعل كذا . أصله من

(٢٨) الكتاب : ٣٧٩/١ .

(٢٩) شرح المفصل : ١١٦/١ .

الجد الذى هو نقيض الهزل ، كأنه قال : أتجد ذلك جدا ؟ غير  
أنه لا يستعمل الا مضافا حتى يعلم صاحب الجد .  
وقوله : هذا عبد الله حقا ، فإنه لما قال هذا عبد الله ،  
جاز للمخاطب أن يقبله ، ويصدق به أو يشك فيه ، ويتردد  
فى قبوله ، فلما قال : « حقا » صار الخبر يقينا لا شك فيه .  
ولا تردد . وكأنه قال : أحق ذلك حقا . وعليه ورد قوله  
تعالى : « أولئك هم الكافرون حقا » (٣٠) أى هم الكاملون فى  
الكفر و « حقا » تأكيد لمضمون الجملة ، قال الزمخشري :  
كقولك : هو عبد الله حقا : أى حق ذلك حقا . وهو كونهم  
كاملين فى الكفر . أو هو صفة لمصدر الكافرين : أى هم  
الذين كفروا كفرا حقا ثابتا يقينا لا شك فيه (٣١) . وبه قال  
أبو السعود ، ومنه قوله تعالى : « والذين آمنوا وعملوا  
الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين  
فيها أبدا وعد الله حقا . ومن أصدق من الله قيلا » (٣٢) .  
قال الزمخشري : « وعد الله حقا » مصدران أى وعده وعدا  
وحق ذلك حقا . الأول مؤكد لنفسه ، والثانى مؤكد لغيره ،  
و « من أصدق من الله قيلا » توكيد ثالث بليغ . فإن قلت :  
ما فائدة هذه التوكيدات ؟ قلت : معارضة مواعيد الشيطان  
الكاذبة . وأما نية الباطلة لقرنائه بوعد الله الصادق لأوليائه  
ترغيبا للعباد فى ايثار ما يستحقون به تنجز وعد الله على

(٣٠) سورة النساء من الآية : ١٥١ .

(٣١) الكشاف : ١٧٦/١ ، وتفسير أبى السعود : ٢٤٨/٢ .

(٣٢) سورة النساء ، الآية : ١٢٢ .

ما يتجرعون في عاقبتهم غصص اخلاف مواعيد  
الشيطان » (٣٣) .

وقوله : هذا عبد الله الحق لا الباطل أشد توكيدا من  
قوله : هذا عبد الله حقا وكأن المخاطب به كان ينكر كون  
عبد الله حقا ، ويعتقد كونه باطلا فجاء الكلام على هذه  
الصورة من التوكيد بطريق القصر بالعطف بلا ، ليزيل  
الانكار من نفس المخاطب ، بل ويقلب عليه اعتقاده . قال  
السعد : فان قلت : اذا تحقق تنافى الوصفين فى قصر القلب  
فاثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفي  
الغير واثبات المذكور بطريق الحصر ؟ قلت : الفائدة فيه  
التنبيه على رد الخطأ فيه . وأن المخاطب اعتقد العكس ،  
فان قولنا : زيد قائم وان دل على نفي القعود لكنه خال من  
الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد (٣٤) .

أما قوله : هذا زيد غير ما تقول : أى هذا زيد حقا غير  
ما تقول يعنى غير قولك . فغير صفة لموصوف محذوف ،  
وكأن المتكلم اعتقد أن قول المخاطب باطل فيكون مراده هذا  
زيد حقا لا باطلا .

وجوز سيبويه أن يأتى هذا المصدر مرفوعا . وحكى  
ذلك عن بعض العرب الموثوق به فقال : وسمعنا بعض العرب  
الموثوق به يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حمد الله وثناء  
عليه ، وكأنه يحمله على مضمرفى نيته هو المظهر ، كأنه

(٣٣) الكشاف : ٥٦٥/١ ، وتفسير أبى السعود : ٢٣٥/٢ .

(٣٤) مختصر المعانى ، ص : ١٣٦ .

يقول : أمرى وشأنى حمد الله وثناء عليه .  
ثم استشهد سيبويه لجواز الرفع ببیت سمعه من بعض  
العرب الموثوق به فيقول : وهذا مثل بيت سمعناه من بعض  
العرب الموثوق به يرويه :  
فقال حنان ما أتى بك ههنا

أذو نسب أم أنت بالحي عارف  
لم ترد « حن » ولكنها قالت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا  
حنان (٣٥) .

وقد جوز العلماء النصب والرفع في قوله تعالى : « ذلك  
عيسى بن مريم قول الحق الذي فيه يمترون » (٣٦) فقرأء  
« قول الحق » بالنصب والرفع فالنصب على أن « قول »  
مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله : أى هذه الأخبار عن  
عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق . وليس منسوبا لغيرها ،  
قال الزمخشري : كقولك : هو عبد الله حقا ، والحق  
لا الباطل (٣٧) : أى أقول الحق ، أو أقول قول الحق ، فيكون  
الحق هنا الصدق ، وهو من إضافة الموصوف الى الصفة :  
أى القول الحق ، كما قال وعد الصدق : أى الوعد  
الصدق (٣٨) .

أما الرفع فعلى أن « قول الحق » خبر بعد خبر ، وكان

(٣٥) الكتاب : ٣١٩/١ وما بعدها .

(٣٦) سورة مريم : الآية : ٣٤ .

(٣٧) الكشاف : ١٦/٣ .

(٣٨) البحر المحيط : ١٨٩/٦ .

عيسى نفسه قول الحق • وذلك لتأكيد وصف الاخبار عنه  
بالصدق على طريقة الاسناد المجازى كما فى قول الخنساء  
فى وصف الناقة :

ترتع ما غفلت حتى اذا ادكرت

فانما هى اقبال وادبار

يقول الامام عبد القاهر : جعلت الناقة لكثرة ما تقبل  
وتدبر ، وغلبة ذلك عليها ، واتصاله به ، وأنها لم يكن لها  
حال غيرهما ، كأنها تجسمت من الاقبال والادبار (٣٩) •

وقد جاءت الآية على هذا النحو من التأكيد للرد على  
المكذبين الذين كانوا يشكون فى أمر عيسى عليه السلام  
للازالة ذلك الشك من نفوسهم •

وفى نظم الآية عنصر آخر من عناصر التوكيد ،  
فبالإضافة الى أن الخبر « قول الحق » مصدر مؤكد لمضمون  
الجملة على قراءة النصب ، أو من قبيل الاسناد المجازى  
على قراءة الرفع ، فالمبتدأ اسم اشارة للدلالة على بعد منزلة  
المتحدث عنه ، وعلو مرتبته ، وكون صدق الاخبار عنه من  
الظهور والوضوح كالشئ المحسوس ، بحيث لا يشك فى  
صدق تلك الاخبار الا من تعطلت حواسه فصار لا يستطيع  
أن يميز بين الحق والباطل ، وفى هذا من تكذيبهم وتسفيه  
عقولهم ما فيه •

هذا مذهب سيبويه ، ومنه يعلم أنه يجوز حذف المؤكد

واثبات التوكيد ، وهو مذهب الخليل أيضا حيث سأله سيبويه عن نحو قولهم : « مررت بزید ، وأتاني أخوه . أنفسهما » كيف ينطق بالتوكيد ؟ فأجاب الخليل بأنه يرفع بتقدير : « هما صاحبای أنفسهما » وينصب بتقدير : « أعنيهما أنفسهما » (٤٠) .

ولكن العلماء - بعد سيبويه - اختلفوا في جواز حذف المؤكّد وإثبات التوكيد . فمنهم من جوز ذلك . ومنهم من منعه ، حكى ابن هشام في المغنى (٤١) طرفا من هذا الخلاف في أثناء حديثه عن شروط الحذف فقال : والشروط الثالث : ألا يكون المحذوف مؤكدا ، وهذا الشرط أول من ذكره . الأخص من منع في نحو : « الذي رأيت زيدا » أن يؤكد العائد المحذوف بقولك : « نفسه » لأن المؤكّد مرید للطول ، والحذف مرید للاختصار ، وتبعه الفارسي فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في « ان هذان لساحران » (٤٢) أن التقدير « ان هذان لهما ساحران » قال الفارسي : الحذف والتوكيد باللام متنافيان . وتبع أبا على أبي الفتح فقال في الخصائص : فان قلت : فاذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك : الذي ضربت زيد ، فتقول : الذي ضربت نفسه زيد ، كما تقول : الذي ضربته نفسه زيد ؟ . قيل : هذا عندنا غير جائز .

(٤٠) الكتاب : ٦٠/٢ .

(٤١) المغنى : ١٥٨/٢ .

(٤٢) سورة طه من الآية : ٦٣ .

وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت ، بل الأمر آخر ، وهو أن الحذف هنا انما الغرض منه التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكد له لنقضت الغرض ، وذلك أن التوكيد والاسهاب ضد التخفيف والايجاز ، فلم يجوز أن يجتمعا . . . . . وكذلك قولهم لمن سدد سهمها ، ثم أرسله نحو الغرض ، فسمعت صوتا فقلت : القرطاس والله : أى أصاب القرطاس ، لا يجوز توكيد الفعل الذى نصب القرطاس ، لأن فى توكيده تثبيتا للفظه المختزل ، ورجوعا عن المعتزم من حذفه واطراحه . والاكتفاء بغيره منه (٤٣) .

وضم ابن مالك رأيه الى آراء المخالفين لسيبويه فمنع حذف عامل المصدر المؤكد نحو ضربت ضربا ، إذ المقصود به تقوية عامله ، وتقرير معناه والحذف مناف لذلك ، فيقول فى الألفية :

وحذف عامل المؤكد امتنع

وفى سواه لدليل متسع (٤٤)

هذه أقوال بعض العلماء المخالفين لسيبويه فى جواز حذف المؤكد واثبات التوكيد ، ولا تسلم أقوال بعضهم من مناقشة .

فقول الأخفش : « ان المؤكد مرید للتطويل يوهم أن الغرض من التوكيد هو التطويل ، إذ التوكيد على رأيه

(٤٣) الخصائص : ٢٨٨/١ بتصرف

(٤٤) حاشية الصبان على الأشعرى : ١٥٥/٢ .

( م ١٩ - حولىة كلية الدراسات )

وسيلة لتحقيق التطويل ، والأمر بعكس ما قال ، لأن التوكيد يتحقق بالتطويل إذا اعتبرنا أن مراده بالتطويل الاطناب ، وإلا فالتطويل « زيادة اللفظ على أصل المراد لا لفائدة » (٤٥) والتأكيد ضرب من ضروب الاطناب يؤتى به في الكلام لازالة شك ، أو محو انكار ، ثم ماذا عساه يقول في اجتماع التأكيد والاختصار في قوله تعالى : « قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين » (٤٦) . إذ التقدير : لا تفتأ تذكر يوسف ، وفي قول امرئ القيس :

فقلت يمين الله أبرح قاعدا

ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

والتقدير : لا أبرح ، فقد اجتمع التأكيد بالقسام والاختصار في كل من الآية والبيت ، ولم يقل أحد بامتناعه ، وأمثال هذا أكثر من أن يحصى .

أما ابن جنى فيمكن أن يرد عليه : بأن حذف الضمير في قولهم : « الذي ضربت نفسه زيد » الغرض منه التخفيف ، إذ لو أثبتناه ، وقلنا : « الذي ضربته نفسه زيد » لأحدث اثباته ثقلا غير مقبول في الكلام . وهذا الثقل ناتج من جهتين :

الأولى : تكرير الضمير مرتين متتاليتين بدون فاصل

بينهما .

(٤٥) الطول ص : ٢٨٤ ، ٢٨٥ والمثل السائر : ٣٥٧/٢ .

(٤٦) سورة يوسف ، الآية : ٨٥ .



الثانية : طول الكلمة ، لأن الذى وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول والضمير المؤكد له كاسم واحد ، فكأنهم استطالوا أن تكون خمسة أشياء كشيء واحد ، فكرهوا طولها ، كما كرهوا طول : « أشهيباب وأجميرار » فخففوهما بحذف الياء فقالوا : أشهباب وأجمرار ، كذلك لما استطالوا الاسم بصلته حذفوا العائد تخفيفا .

وانما حذفوا العائد دون غيره ، إذ لا سبيل الى حذف الموصول لأنه هو الاسم ولا الى حذف الفعل أو الفاعل ، لأنهما الصلة فحذفوا العائد تخفيفا . ومن ثم فإن حذف الضمير هنا ليس للايجاز الذى هو ضد الاطناب ، وانما هو للتخفيف ضد الثقل الذى من شأنه - اذا وجد فى الكلام - أن يقلل من قدر فصاحته ، وهذا مما لا يتنافى مع التأكيد .

ولو سلمنا جدلا بعدم جواز التأكيد مع حذف المؤكد فى قولنا : « الذى ضربت نفسه زيد » إذ المقصود بالتأكيد تقوية الضمير المحذوف فلا نسلم بعدم جوازه فى مثل قولهم : هذا عبد الله حقا ، وقوله تعالى : « ذلك عيسى بن مريم قول الحق الذى فيه يمترون » لأن المصدر ليس مؤكدا للفعل المحذوف ، وانما هو مؤكد لمضمون الجملة قبله كما قرر الزمخشري وأبو حيان وأبو السعود<sup>(٤٧)</sup> وغيرهم ، وليس هذا بدعا فى كلام العرب ، وانما له نظائر كثيرة منها حذف خبر « ان »

(٤٧) الكشف : ١٦/٣ ، والبحر المحيط : ١٨٩/٦ ، وتفسير أبى

مع تأكيد نسبته الى اسمها فى قول الأعشى :

ان محلا ، وان مرتحلا

وان فى السفر ما مضى مهلا (٤٨)

فقد حذف خبر « ان » أكثر من مرة ، مع تأكيد نسبته الى المبتدأ ولم يقل أحد بامتناعه ، والغريب أن ابن جنى وهو يدل على امتناع تأكيد الفعل المحذوف أتى بمثال فيه تأكيد بالقسم لمعنى الكلام المحذوف منه الفعل حين قال : وكذلك قولهم لمن سدد سهمها ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتا فقلت : « القرطاس والله » أى أصاب القرطاس وهذا تناقض واضح .

بقى من المخالفين لسيبويه - الذين ذكرتهم - ابن مالك . وقد تكفل بالرد عليه ابنه بدر الدين فى شرح الألفية مؤيدا رأيه بالعقل والنقل . فقال : والذى ذكره الشيخ - رحمه الله - فى هذا الكتاب وفى غيره : « أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله . . . لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله ، وتقرير معناه ، وحذفه مناف لذلك فلم يجز » .

فان أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ، ولسكنه ممنوع ولا دليل عليه ، وان أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير ، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ،

---

(٤٨) الكتاب : ١٤١/٢ ، والمعنى : أن لنا محلا فى الدنيا . أى

حظولا . وإن لنا مرتحلا : أى ارتحالا عنها الى غيرها : أى الى الآخرة .  
والسفر المسافرون : أى من رحلوا عن الدنيا .

ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد ، لأنه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى . ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان فى دفعه بالسماع كفاية ، فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً اذا كان خبراً من اسم عين فى غير تكرير ولا حصر ، نحو : « أنت سيرا » وحذفاً واجباً فى نحو : سقيا ورعيا وحمداً وشكراً ، فممنع ذلك اما لسهو عن وروده ، واما للبناء على أن المسنوع المحذف العامل منه نية التخصيص ، وهو دعوى على خلاف الأصل لا يقتضيها فحوى الكلام (٤٨) م .

ومما سبق يظهر لنا أن حذف المؤكد واثبات التوكيد جائز نقلاً وعقلاً أما نقلاً فكما سبق فى قوله تعالى : « ذلك عيسى بن مريم قول الحق الذى فيه يمترون » . وقوله : « قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف » وقول امرئ القيس :

« فقلت يمين الله أبرح قاعداً »

وقول الأعشى :

إن محلاً وان مرتحلاً وان فى السفر ما مضى مهلاً

وقولهم : أنت سيرا : أى تسير سيرا .

وأما عقلاً فلأن المحذوف أكثر حاجة الى التأكيد من

المذكور :

هذا بالنسبة الى المصدر المؤكد لما قبله ، أما بالنسبة

الى المصدر المؤكد لنفسه فان سيبويه قد أورد له أمثلة

متنوعة من كلام العرب نثراً وشعراً ، ثم أردف ذلك بشواهد من القرآن الكريم ، ولم يكتف بإيراد الشواهد ، وإنما نراه يحللها تحليلاً دقيقاً ليوضح كيف أفادت تلك المصادر تقوية الكلام وتوكيده .

يقول سيبويه : « هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصياً » (٤٩) .

وذلك قولك : « له على ألف درهم عرفاً » وإنما صار المصدر « عرفاً » توكيداً ، لأنه حين قال : « له على ألف درهم » فقد أقر واعترف ، فلما قال بعد ذلك : « عرفاً » بمعنى : « اعترافاً » علم أنه توكيد ، كما أنه إذا قال : « سير عليه » فقد علم أنه كان سير ، ثم لما قال : « سيرا » كان ذلك توكيداً .

ومن ذلك قولهم : « الله أكبر دعوة الحق » وإنما كان « دعوة الحق » توكيداً ، لأنه لما قال : « الله أكبر » علم أن ذلك دعاء الحق ، ثم لما قال : « دعوة الحق » كان ذلك توكيداً ، وكأنه قال : دعاء حقاً .

ومن ذلك قول الأحوص :

اننى لأمنحك الصدود واننى

قسما اليك مع الصدود لأمنيل

فقوله : « اننى لأمنحك » ذلك على القسم . فلما قال :

« قسما » علم أنه توكيد ، فقسما منصوب على المصدر المؤكد .

أما شواهد هذا الأسلوب من القرآن الكريم ، فمنها المصدر المضاف فى قوله تعالى : « وترى الجبال تحسبها جامدة وهى تمر مر السحاب صنع الله »<sup>(٥٠)</sup> فصنع الله مصدر منصوب على التوكيد ، لأنه لما قال : « وترى الجبال تحسبها جامدة وهى تمر مر السحاب » علم أن ذلك صنع الله « ولكنه وكد وثبت للعباد بقوله : صنع الله » .  
ومثله قوله تعالى : « ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم ، وعد الله لا يخلف الله وعده »<sup>(٥١)</sup> .

فانه لما قال : « ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء » علم أن ذلك وعد منه ، فيكون قوله : « وعد الله » مصدرا مؤكدا ، فصار بمنزلة « وعدهم الله وعدا » ومنه قوله تعالى : « الذى أحسن كل شئ خلقه »<sup>(٥٢)</sup> فخلقه مصدر منصوب على التوكيد ، لأنه لما قال : « الذى أحسن كل شئ » علم أن ذلك خلقه ، فيكون قوله : « خلقه » توكيدا .  
ومنه قوله تعالى : « والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيما نكم كتاب الله عليكم »<sup>(٥٣)</sup> « فكتاب الله عليكم » مصدر

(٥٠) سورة النمل ، الآية : ٨٨ .

(٥١) سورة الروم ، الآيتان : ٤ ، ٥ .

(٥٢) سورة السجدة ، الآية : ٧ .

(٥٣) سورة النساء ، الآية : ٢٤ .

منصوب على التوكيد ، لأنه لما قال : « حرمت عليكم  
أمهاتكم » حتى انقضى الكلام ، علم المخاطبون أن هذا مكتوب  
عليهم ، فلما قال : « كتاب الله » كان توكيدا • كما قال :  
« صنع الله ، ووعد الله » لأن الكلام الذى قبله وعد وصنع  
فكانه قال جل وعز : وعدا وصنعا وخلقا وكتابا •

رأى الكسائى فى اعراب قوله تعالى : « كتاب الله عليكم »

يرى الكسائى فى اعراب قوله تعالى : « كتاب الله عليكم »  
رأيا غير رأى سيبويه ، اذ يرى أن « كتاب الله » ليس  
منصوبا على المصدر كما ذهب سيبويه ، وانما هو منصوب  
بعليكم على الاغراء ، وكأنه قال : « عليكم كتاب الله » : أى  
الزموا كتاب الله ، فقدم المنصوب « كتاب » على عامله  
« عليكم » واستدل الكسائى لرأيه بالسمع والقياس : أما  
السمع فقول الراجز :

يا أيها المانح دلوى دونكا

انى رأيت الناس يحمدونكا

اذ قدم « دلوى » وهو مفعول على عامله « دونكا » وهو  
من تقديم معمول اسم الفعل النائب عنه عليه •

وأما القياس فإن الظرف نائب عن الفعل ، والتقدير :  
الزموا كتاب الله ، ولو ظهر الفعل لجاز تقديم معموله عليه ،  
فكذلك ما ناب عنه (٥٤) •

وقد ناقش العلماء هذا الرأى ، وأبطلوا الأدلة التى

استدل بها الكسائي ، وفي هذا تأييد لرأى سيبويه ، وأخذ به . فيقول المبرد : ومن زعم أن قوله : « كتاب الله عليكم » نصب بقوله : « عليكم كتاب الله » فليس يدرى ما العربية ، لأن الأسماء الموضوعه موضع الأفعال لا تتصرف تصرف الأفعال ، فتنصب ما قبلها (٥٥) .

ويؤكد رفضه لما ذهب اليه الكسائي ، فيقول في موضع آخر : ومن زعم أن قول الله عز وجل : « كتاب الله عليكم » انما نصبه بعليكم ، فقد أخطأ (٥٦) .

وأيد ابن يعيش مذهب سيبويه رافضاً رأى الكسائي ، ومبطلاً أدلته ، فيقول : والحق ما ذهب اليه سيبويه ، لأن هذه الظروف ليست أفعالاً ، وانما هي نائبة عن الفعل ، وفي معناه ، فهي فروع العمل على الأفعال ، والفروع أبداً منحطة عن درجات الأصول ، فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز ، وأما ما أنشده من البيت فلا حجة فيه ، لأننا نقول : « دلوى » رفع بالابتداء ، والظرف الخبر كما تقول : دلوى عندك ، وقد أجاز بعض النحويين أن يكون « دلوى » منصوباً باضممار فعل ، كأنه قال : املاً دلوى ويؤيد ذلك أنه لو قال : يا أيها المانح دلوى ، ولم يزد جاز لدليل الحال عليه (٥٧) .

ومما يؤيد رأى سيبويه من أن « كتاب الله » منصوب

(٥٥) المقتضب : ٢٣٢/١ .

(٥٦) السابق : ٢٨٠/١ .

(٥٧) شرح المفصل لابن يعيش : ١١٧/١ .

على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله قراءة محمد بن السميّغ اليماني « كتب الله عليكم » (٥٨) مفتوحة الكاف : وليس بعد التاء ألف ، والياء نصب .

يقول أبو الفتح عثمان بن جنى : فى هذه القراءة دليل على أن قوله : « عليكم » من قوله : « كتاب الله عليكم » فى قراءة الجماعة معلقة بنفس كتاب ، كما تعلقت فى « كتب الله عليكم » بنفس « كتب » وأنه ليس « عليكم » من « كتاب الله عليكم » اسما سمي به الفعل ، كقولهم : « عليك زيدا » اذا أردت « خذ زيدا » (٥٩) .

**الفرق بين المصدر المؤكد لما قبله ، والمصدر المؤكد لنفسه :**  
قد يخفى الفرق بين المصدر المؤكد لما قبله ، والمصدر المؤكد لنفسه ، وذلك لقرب الشبه بينهما حتى ليظن أنهما من باب واحد ، وقد استشعر ابن يعيش ذلك فبين الفرق بينهما بقوله : والفرق بين هذا والذى قبله حتى جعل : هذا تأكيدا لنفسه ، وذلك تأكيد لغيره أنك اذا قلت : هذا عبد الله حقا ، فقولك : من قبل أن تذكر « حقا » يجوز أن يظن ما قلته حق ، وأن يظن أن ما قلته باطل ، فتأتى بـ ( حقا ) لتجعل الجملة مقصورة على أحد الوجهين الجائزين عند السامع .  
أما قوله : له على ألف درهم ، هو اعتراف حقا كان أو باطلا ، فصار هذا توكيدا لنفسه اذ الذى ظهر هو الاعتراف (٦٠) .

(٥٨) الكشاف : ٥١٨/١ ، والبحر المحيط : ٢١٤/٣ .

(٥٩) المحتسب : ١٨٥/١ .

(٦٠) شرح المفصل لابن يعيش : ١١٦/١ .



ومن المصادر المؤكدة عند سيبويه المصدر الذي يجوز أن يعرب حالا ، أو مفعولا مطلقا ، نحو : سير عليه سيرا ، وانطلق به انطلاقا .

يقول سيبويه : ومما يجيء توكيدا وينصب قوله : سير عليه سيرا ، وانطلق به انطلاقا و ضرب به ضربا ، فينصب على وجهين :

أحدهما : على أنه حال على حد قولك : ذهب به مشيا ، وقتل به صبيرا ، وان وصفته على هذا الحد كأن نصبا ، تقول : سير به سيرا عنيفا ، كما تقول : ذهب به مشيا عنيفا .

ويجوز سيبويه أن تكون هذه المصادر منصوبة بفعل مضمرة من لفظها ، فيقول : وان شئت نصبته على اضمار فعل آخر ، ويكون بدلا من اللفظ بالفعل ، فتقول : سير عليه سيرا ، وضرب به ضربا ، كأنك قلت بعد ما قلت : سير عليه ، وضرب به يسرون سيرا ، ويضربون ضربا ، وينطلقون انطلاقا ، ولكنه صار المصدر بدلا من اللفظ بالفعل نحو : يضربون وينطلقون وجرى على قوله : انما أنت سيرا سيرا ، وعلى قوله : الحذار ، الحذار (٦١) .

### آراء العلماء في نوع التوكيد بالمفعول المطلق :

اختلف العلماء في دلالة التوكيد بالمفعول المطلق : أهو من التوكيد اللفظي ؟ أم من التوكيد المعنوي ؟ فيرى

أبن يعيش أنه من قبيل التوكيد المعنوي بلفظ « كل وجميع » حيث يقول : والمصدر قد يذكر لتأكيد الفعل ، نحو : قمت قياما ، وجلست جلوسا ، فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك ٠٠٠ من غير دلالة على كمية أو كيفية ، فصار بمنزلة « جاءنى القوم كلهم » من حيث لم يكن فى « كلهم » زيادة على ما فى القوم (٦٢) .

أما الصبان فيرى أنه من قبيل التوكيد اللفظى ، ففي أثناء تعليقه على قول الأشمونى : فالمفعول المطلق ما ليس خبرا من مصدر مفيد توكيد عامله ، أو بيان نوعه أو عدده « يقول الصبان » قوله : « توكيد عامله » : أى مصدر عامله الذى تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد ، اذ ذاك شرط فى التوكيد اللفظى الذى هذا منه .

ويستدل الصبان على أن التوكيد بالمفعول المطلق انما هو من قبيل التوكيد اللفظى بأن المصدر مفعول للفعل . فاذا قلت : « ضربت » فان معناه : أحدثت ضربا ، فاذا قلت : ضربت ضربا ، فكأنك قلت : أحدثت ضربا ضربا ، فقد كرر لفظ الضرب ، والتكرير من خصائص التوكيد اللفظى (٦٣) .

والواقع أن أحدا لا يستطيع أن يجزم بأن التوكيد بالمصدر من التوكيد اللفظى أو من التوكيد المعنوى ، لأن

(٦٢) شرح الفصل لابن يعيش : ١١١/١ .

(٦٣) حاشية الصبان على الأشمونى : ١٠٩/٢ .

التوكيد اللفظي هو تكرار اللفظ الأول ، وأما التوكيد المعنوي فـلأنه بالفاظ مخصوصة ليس المصدر منها .

ولكننا قد رأيناهم تسامحوا في التوكيد اللفظي فأجازوا أن يؤكد ضمير الرفع المنفصل ضمير متصل ، سواء كان مرفوعا نحو : قمت أنت ، أو منصوبا نحو : أكرمتني أنا ، أو مجرورا نحو : مررت به هو . يقول ابن مالك : ومضمرة الرفع الذي قد انفصل أكد به كل ضمير متصل (٦٤) .

كما أجاز بعضهم توكيد اللفظ بمعناه فيقولون : المجتهد حقيق جدير بالتقدير ، وأجل جدير . بمعنى : نعم نعم ، ويقولون في الجملة : قام محمد وقف ، وقعد على جلس (٦٥) . ولما كان الفعل ومصدره معناهما واحدا ، إذ أن أحدهما أصل للآخر ، وإن الاختلاف في اللفظ بينهما يسير . فإن التوكيد بالمفعول المطلق أقرب إلى التوكيد اللفظي منه إلى التوكيد المعنوي .

وقد يؤيد ذلك ما قاله الامامان : الزجاج والزمخشري في تفسير قوله تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » (٦٦) .

قال الزجاج : « تسلما » مصدر مؤكد ، والمصادر

(٦٤) شرح ابن عقيل : ١٧١/٢ .

(٦٥) نجوم المسالك في أوضح المسالك : ١٥٨ . د / طه الزيني .

(٦٦) سورة النساء ، الآية : ٦٥ .

المؤكدية بمنزلة ذكر الفعل ثانيًا ، كأنك اذا قلت : سلمت تسليما ، فقد قلت : سلمت سلمت ، وحق التوكيد أن يكون محققا لما تذكره في صدر كلامك ، فاذا قلت : ضربت ضربا ، فكأنك قلت : أحدثت ضربا أحقه ، ولا أشك فيه . وكذلك « يسلموا تسليما » : أى يسلموا لحكمك تسليما لا يدخلون على أنفسهم فيه شكا (٦٧) .

ويقول الزمخشري : و « تسليما » تأكيد الفعل بمنزلة تكريره ، كأنه قيل : وينقادون لحكمك انقيادا لا شبهة فيه بظواهرهم وباطنهم (٦٨) .

ومنه قوله تعالى : « وكلم الله موسى تكليما » (٦٩) فقد قالوا : ان فائدة المفعول المطلق فى هذه الآية دفع توهم التجوز : أى كلمه بذاته ، لا بترجمان ، بأن أمره بتكليم موسى فهو مما يشبه التوكيد اللفظى الذى هو اعادة اللفظ نفسه ، أو يمرادفه (٧٠) .

وقال الزجاج : أخبر الله عز وجل بتخصيص نبي ممن ذكر ، فأعلم عز وجل أن موسى كلم بغير وجى ، وأكد ذلك بقوله : « تكليما » فهو كلام ، كما يعقل الكلام ، لا شك فى ذلك (٧١) .

(٦٧) معانى القرآن للزجاج : ٧٥/٢ .

(٦٨) الكشاف : ٥٣٨/١ .

(٦٩) سورة النساء ، من الآية : ١٦٤ .

(٧٠) شرح قطر الندى .

(٧١) معانى القرآن واعرابه للزجاج : ١٤٦/٢ .

وقال أبو السعود : « تكليما » مصدر مؤكد رافع  
لاحتمال المجاز . قال الفراء : العرب تسمى ما وصل الى  
الانسان كلاما بأى طريق وصل ما لم يؤكد بالمصدر ، فاذا  
أكد به لم يكن الاحقيقة (٧٢) .

## التوكيد بالنداء

تحدث سيبويه عن النداء ، وبين أن الغرض منه التصويت بالنادى ليقبل ، كما تحدث عن أدوات النداء ، وحصرها فى خمسة : الهمزة ، وأى ، ويا ، وأيا ، وهيا ، وأن الغرض منها امتداد الصوت ، وتنبيه المدعو .  
ثم قسم هذه الأدوات تقسيما يناسب حال المخاطب من حيث قربه أو بعده عن المنادى ، واقباله عليه أو اعراضه عنه .

ويفهم من كلامه أن للمنادى أحوالا ثلاثة :

أولا : المنادى البعيد والمعرض عن المنادى الذى لا يقبل الا بعد اجتهاد ، والنائم المستثقل فى نومه ، هؤلاء ينادون بأى ويا وأيا وهيا ، ليتمد الصوت بها ويرتفع .

ثانيا : المنادى القريب المفاطن الذى لا يحتاج الى أكثر من التنبيه ، وهذا ينادى بالهمزة .

ثالثا : المنادى الموجود بحضرة المتكلم المقبل عليه بوجهه المنصت له ، وهذا لا يحتاج الى أية أداة من أدوات النداء ، كقولك للرجل : أنت تفعل كذا اذا كان مقبلا عليك بوجهه ، منصتا اليك ، فتركت النداء بقولك : يا فلان ، حين قلت : أنت تفعل ، استغناء باقباله عليك .

ومن ثم يكون النداء للتوكيد فى مقامين :

الأول : اذا نودى القريب المفاطن - الذى لا يحتاج الى أكثر

من التنبيه بغير الهمزة •

الثانى : اذا نودى من بحضرة المتكلم المقبل عليه بوجهه

المنصت له بأية أداة من أدوات النداء الخمسة •

وتتفاوت درجة التوكيد هنا بحسب الأداة المنادى بها ،

فأقل درجات التوكيد نداء هذا المخاطب بالهمزة ، تليها أى ،

ثم « يا وأيا وهيا » •

يقول سيبويه : « هذا باب الحروف التى ينبه بها

المدعو » (٧٣) فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء :

بيا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، وبالألف ، نحو قولك : « أجار ابن

عمرو » الا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها اذا أرادوا

أن يمدوا أصواتهم للشئ المتراخى عنهم ، والانسان المعرض

عنهم الذى يرون أنه لا يقبل عليهم الا بالاجتهاد ، أو النائم

المستقل •

وقد يستعملون هذه التى للمد فى موضع الألف ،

ولا يستعملون الألف فى هذه المواضع التى يمدون فيها •

وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة اذا كان صاحبك

قريبا منك مقبلا عليك توكيدا ، وان شئت حذفتهن كلهن

استغناء كقولك : « حار بن كعب » وذلك أنه جعلهم بمنزلة من

هو مقبل عليه بحضرتة يخاطبه •

وبيان وجه التوكيد فيما ذكره سيبويه أن القريب

المفطن لا يحتاج فى ندائه الى أكثر من التنبيه ، وهذا التنبيه

(٧٣) الكتاب : ٢/٢٢٩ ، ٢٣٠ •

تؤديه الهمزة ، فاذا نودي بغيرها كيا أو هيا أو أيا فان اللفظ يصبح زائدا عن المعنى ، وكان الهمزة ذكرت أكثر من مرة ، وهذا هو معنى التوكيد .

أما سر التوكيد بالنداء فيرجع اما الى الأمر المدعو له ، أو الى الداعى أو الى المدعو . فبالنسبة الى الأمر المدعو له فلتنبية على عظمته وعلو شأنه ، حتى كأن المنادى مقصر فى أمره ، غافل عنه ، مع شدة الحرص عليه ، فنقول - مثلا - هيا فلان تهباً للحرب ، عند حضوره .

وبالنسبة الى الداعى فلشدة رغبته فى اقبال المنادى حتى صار اقباله كالبعيد ، لأن النفس اذا اشتد حرصها على الشيء صارت كل ساعة قبل وقوعه فى غاية البعد ، فنقول : أيا غلام بادر بالماء فأنا عطشان .

وأما بالنسبة الى المنادى فلتنبية على غفلته ، فكأنه بعيد لا يسمع ، نحو : تنبه أيها الغافل ، واسمع ، أو لانحطاط شأنه ، فكأنه بعيد عن مجلس الحضور . نحو : من أنت يا هذا ؟؟ (٧٤) .

وإذا ذهبنا الى علماء البلاغة لنرى ماذا قالوا فى النداء ، فنجد أنهم لم يضيفوا شيئاً ذا بال الى ما قاله سيبويه سواء بالنسبة الى أدواته أو بالنسبة الى استعمال تلك الأدوات .

يقول الدسوقي شارحاً ما قاله علماء البلاغة قبله :



وإعلم أن الحروف التي تنوب مناب أدعو خمسة : منها :  
« أيا وهيا » وهما موضوعان لنداء البعيد ، وقد ينزل غير  
البعيد - وهو الحاضر - منزلة البعيد لكونه نائماً أو ساهياً  
حقيقة ، فيجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البعد في  
إعلاء الصوت ، أو لتنزيل المنادى منزلة ذى غفلة لعظم الأمر  
المدعوله ، حتى كأن المنادى غافل عنه ، مقصر لم يف بما هو  
حقه من السعى والاجتهاد .

ومنها : « أى والهمزة » وهما موضوعان لنداء القريب ،  
وقد ينزل البعيد منزلة القريب ويستعملان فيه تنبيهاً على أنه  
حاضر فى القلب لا يغيب عنه حتى صار كالمشهود الحاضر  
كقوله :

اسكان نعمان الأراك تيقنوا

بأنكم فى ربع قلبى سكان

ومنها : « يا » واختلف فيها ، فقال ابن الحاجب : انها  
حقيقة فى القريب والبعيد ، لاستعمالها فيهما على السواء ،  
وقال الزمخشري : انها حقيقة فى البعيد واستعمالها فى  
القريب لاستقصار الداعى نفسه عن مرتبة المنادى : أى  
تصور نفسه فى مكان بعيد عن تلك الحضرة ، كقولنا : يا الله  
مع أنه أقرب إلينا من جبل الوريد (٧٥) .

ومما سبق يتبين لنا أن ما قاله سيبويه فى النداء كان  
الأصل الذى نقل عنه علماء البلاغة ، ولكنهم اختلفوا معه

(٧٥) حاشية الدسوقي على مختصر المسعدي : ٢٢٤ من شروح

فيما يأتي :

أولا : في معنى « أي » فبينما يرى سيبويه أنها موضوعة  
لنداء البعيد يرى علماء البلاغة أنها لنداء القريب  
كالهمزة .

ثانيا : يرى سيبويه أن البعيد لا يجوز أن ينادى بما ينادى  
به القريب حيث قال : وقد يستعملون هذه التي للمد  
في موضع الألف . ولا يستعملون الألف في هذه  
المواضع التي يمدون فيها ، أما علماء البلاغة فيرون  
أن ينادى البعيد بالهمزة تنبيها على أنه حاضر في  
القلب لا يغيب عنه . ولكل منهما دليله الذي يستند  
إليه ، فإذا كان علماء البلاغة قد استشهدوا لرأيهم  
بشاهد من الكلام الفصيح وهو قول الشاعر :

أسكنان نعمان الأراك تيقنوا

بأنكم في ربح قلبي سكان  
فان سيبويه كان قريب العهد بالعرب الفصحاء الذين  
كان يسمع منهم ، أو على الأقل - كان ينقل عن  
سمع منهم .

ثالثا : يرى سيبويه أن القريب المفاطن لا يحتاج في ندائه إلى  
أكثر من التنبيه بالهمزة ، فإذا نودي بغيرها مما  
ينادى به البعيد كان ذلك لتوكيد التنبيه ، وقد أهمل  
البلاغيون ذلك مع أنه سر دقيق من أسرار النداء  
لفت إليه سيبويه ، وطبقه المفسرون على أي الذكر  
الحكيم .

## التوكيد ونداء المبهم

تحدث سيبويه عن المنادى المبهم ، الذى هو وصله الى نداء ما فيه الألف واللام وحصر ذلك المبهم فى شيئين : أحدهما : « أى » .

والثانى : اسم الإشارة ، فقولنا : « يا أى » مثل قولنا : « يا هذا » ولما كان الاسم المبهم لا يحسن السكوت عليه ، فلا نقول : يا أى ، أو يا هذا ونسكت ، فلا بد اذن من اسم يوضحه ويزيل ابهامه ، ويكون وصفا له ، فنقول : يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل ، فالرجل وصف لأى ، كما هو وصف لهذا ، وفى التوضيح بعد الابهام لون من ألوان التوكيد والتقدير ، وذلك لتشوف نفس السامع الى ما يزيل ذلك الابهام ، ويكشف غموضه ، فاذا ما جاء الموضع قر فى النفس ، وتمكن منها .

ثم يبين سيبويه أن ثمة توكيدا آخر فى هذا الأسلوب ، مصدره تلك الهاء المقحمة بين « أى » وموصوفها فى قولنا : « يا أيها الرجل » اذ هى بمثابة تكرير حرف النداء فيقول : « وأما الألف والهاء اللتان لحقتا « أى » توكيدا ، فكأنك كررت « يا » مرتين اذا قلت : « يا أيها » وصار الاسم بينهما كما صار « هو » بين « ها » و « ذا » اذا قلت : « ها هو ذا » (٧٦) .

ويقول فى موضع آخر : و « يا » للتنبية ، وأكدوا التنبية

بها حين جعلوا « يا » مع « ها » فمن ثم لم يجز لهم أن يسكتوا على « أى » ولزمه التفسير (٧٧) .

وقد التقط الزمخشري - رائد التفسير البياني - ما قاله سيبويه هنا وطبقه على تفسير بعض مواضع النداء فى القرآن الكريم ، من تلك المواضع قوله تعالى : « يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون » (٧٨) يقول الزمخشري : و « يا » حرف وضع فى أصله لنداء البعيد ، صوت يهتف به الرجل بمن يناديه . وأما نداء القريب فله أى والهمزة ، ثم استعمل فى مناداة من سها وغفل وان قرب تنزيلا له منزلة من بعد ، فاذا نودى به القريب المفاطن فذلك للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذى يتلوه معنى به جدا ، وأى وصلة الى نداء ما فيه الألف واللام ، كما أن ذو والذى وصلتان الى الوصف بأسماء الأجناس ، ووصف العارف بالجميل ، وهو اسم مبهم مفتقر الى ما يوضحه ويزيل ابهامه ، فلا بد أن يردفه اسم جنس أو ما يجرى مجراه يتصف به حتى يتضح المقصود بالنداء ، فالذى يعمل فيه حرف النداء هو « أى » والاسم التابع له صفته كقولك : يا زيد الظريف ، الا أن « أى » لا يستقل بنفسه استقلال زيد ، فلم ينفك عن الصفة ، وفى التدرج من الابهام بعد التوضيح ضرب من التأكيد والتشديد ، وكلمة

(٧٧) السابق ، ٢ / ٢١٢ .

(٧٨) سورة البقرة ، الآية : ٢١ .

التنبيه المقحمة بين الصفة وموصوفها لفائدتين : معاضدة  
حرف النداء ومكانفته بتأكيد معناه ، ووقوعها عوضاً مما  
يستحقه « أى » من الإضافة . فان قلت : لم كثر فى كتاب الله  
النداء على هذه الطريقة ما لم يكثر فى غيره ؟ قلت :  
لاستقلاله بأوجه من التأكيد ، وأسباب من المبالغة لأن كل  
ما نادى الله به عباده من أوامره ونواهيه وعظاته وزواجره  
ووعده ووعيده أمور عظام ، وخطوب جسام ، ومعان عليهم  
أن يتيقظوا لها وهم عنها غافلون ، فاقتضت الحال أن ينادوا  
بالأكدا لأبلغ (٧٩) .

## التوكيد بالاختصاص

تحدث سيبويه عن التوكيد بالاختصاص ، وهو ما جاء  
فى كلام العرب على طريقة النداء ، وليس بنداء .  
ووجه الشبه بين النداء والاختصاص « أن كل منادى  
مختص تختصه فتناديه من بين من بحضرتك لأمرك ونهيك  
وخبرك ، ومعنى اختصاصك اياه أن تقصده ، وتختصه بذلك  
دون غيره .

وقد أجزت العرب أشياء اختصوها على طريقة النداء  
لاشترراكها فى الاختصاص ، فاستعير لفظ أحدهما  
للاخر « (٨٠) .

وذلك قولهم : « أنا أفعل كذا أيها الرجل » أى أنا أفعل  
كذا مختصا به من بين الرجال ، ونحن نفعل كذا أيها القوم :  
أى نحن نفعل كذا متخصصين به من بين الأقوام ، واللهم  
اغفر لنا أيتها العصابة : أى اغفر لنا مخصوصين من بين  
العصائب ، يقول الزمخشري : فلم يعنوا بالرجل والقوم  
والعصابة الا أنفسهم ، وما كنوا عنه بأنا ونحن والضمير  
فى لنا (٨١) .

يقول سيبويه : « هذا باب ما جرى على حرف النداء  
وصفا له وليس بمنادى ينبهه غيره ، ولكنه اختص ، كما أن  
المنادى مختص من بين أمته لأمرك ونهيك أو خبرك ، وذلك

(٨٠) شرح المفصل لابن يعيش : ١٧/٢ .

(٨١) السابق الجزء والصفحة .

تقولك : أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل ، ونفعل كذا وكذا  
أيها القوم ، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، أردت أن  
تختص ، ولا تبهم حين قلت : أيتها العصابة ، وأيها القوم ،  
أراد أن يؤكد لأنه قد اختص حين قال : « أنا » ولكنه أكد ،  
كما تقول للذي هو مقبل عليك بوجهه مستمع متصت لك كذا  
كان الأمر يا أبا فلان توكيدا » (٨٢) .

وبيان وجه التوكيد فيما نكره سببويه من الاختصاص  
أن المتكلم عندما يقول - مثلاً - : أنا أكرم الضيف أيها  
الرجل ، فقد قدم المسند إليه « أنا » على خبره الفعلى « أكرم »  
ويقول البلاغيون : ان تقديم المسند إليه على خبره الفعلى  
يفيد تخصيصه بالمسند للرد على من زعم انفراد الغير به ،  
أو مشاركته فيه ، كقولك : أنا كتبت فى معنى فلان ، وأنا  
سعت فى حاجته ، ولذلك اذا أردت التوكيد قلت للزاعم فى  
الوجه الأول : أنا كتبت فى معنى فلان لا غيرى ، وفى الوجه  
الثانى : أنا كتبت فى معنى فلان وحدى (٨٣) .

اذن فالتخصيص حاصل من تقديم المسند إليه « أنا »  
على الخبر الفعلى « أكرم » وقد صرح بذلك ابن يعيش حين  
قال : وهذا الضرب من الاختصاص يفيد تخصيص المذكور  
بالفعل وتخليصه من غيره (٨٤) .

أما التوكيد فقد حصل من قوله : « أيها الرجل » ان أن

(٨٢) الكتاب : ٢٣٢/٢ .

(٨٣) الايضاح بشرح الشيخ عبد المتعال الصعدي : ١٢٣/١ .

(٨٤) شرح المفصل لابن يعيش : ١٩/٢ .

« أى » وصفته مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف تقديره :  
أيها الرجل من أريد ، والجملة فى موضع الحال من فاعل  
« أكرم » ومن ثم فان تقدير الكلام : أنا أكرم الضيف حالة  
كونى مختصا من بين أفراد الرجال باكرام الضيف ، وكأنه  
قال : أنا أكرم الضيف ، لا غيرى ردا على من زعم انفراد  
غيره باكرام الضيف ، أو أنا أكرم الضيف وحدى ردا على  
من زعم اشتراك غيره معه .

اذن فقوله : « أيها الرجل » قد أفاد توكيد تخصيص  
مدلول الرجل بالاكرام الذى نسب الى مدلول « أنا » .  
يقول ابن يعيش فى قوله « أيها الرجل » : والجملة فى  
موضع الحال ، لأن الكلام قبلها تام ، ونكر « أى » هنا  
وصفته توضيحا وتأكيذا ، اذ الاختصاص حاصل من  
« أنا ونحن » فأعرفه (٨٥) .



## التوكيد بالقصر

عرف البلاغيون القصر بأنه : « تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص » والطرق المخصوصة التي اصطلاحوا عليها أربعة هي : العطف بلا وبل ولكن ، والنفي والاستثناء ، وانما ، وتقديم ما حقه التأخير .

وقد تحدث سيبويه عن العطف بلا وبل ولكن ، فقال « تقول : مررت برجل صالح بل طالح ، وما مررت برجل كريم بل لئيم » أبدلت الصفة الآخرة من الأولى ، وأشركت بينهما « بل » فى الاجراء على المنعوت ومثله : ما مررت برجل صالح لكن طالح ، أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه فى « بل » وان شئت رفعت فابتدأت على « هو » فقلت : ما مررت برجل صالح ولكن طالح ، وما مررت برجل صالح بل طالح (٨٦) .

ويقول : ما أنا ببخيل ، ولكن ان تأتني أعطك ، وتقول : ما رأيته عاقلا ولكن أحمق (٨٧) . وتقول : مررت برجل راع لا ساجد لاخراج الشك ، أو لتأكيد العلم فيهما (٨٨) .

وبيان وجه التوكيد هنا أن نفي الشيء مشعر باثبات ضده : فنفي العقل - مثلا - فى قوله : ما رأيته عاقلا يشعر باثبات الحمق ، فاذا ذكر الحمق فانه يكون تأكيدا لما فهم من نفي العقل ، وذكر الركوع تأكيدا لنفي السجود .

(٨٦) الكتاب : ٤٣٤/١ .

(٨٧) الكتاب : ٧٧/٣ .

(٨٨) الكتاب : ٤٣٠/١ .

أما الداعى للتوكيد فظاهر أنه للرد من اعتقد عكس الحكم المؤكد ، اذ المتبادر من قول من قال : مررت برجل راكم لا ساجد أنه للرد من يعتقد أنه ساجد : أى لا ساجد كما تزعم أيها المخاطب ، وكذلك قوله : ما رأيته عاقلا ولكن أحقق « أنه للرد على من يزعم أنه عاقل : أى ما رأيته عاقلا أيها المخاطب كما تزعم ولكن أحقق ، ولو لم يكن المراد قلب اعتقاد المخاطب لكفى فى المثال الأول أن يقول : مررت برجل راكم ، ولكفى فى المثال الثانى أن يقول أنت أحقق .

وقد صرح بهذا ابن يعقوب المغربى فى أثناء تعليقه على نقول الخطيب : « وفى قصر الموصوف على الصفة قلبا زيد قائم لا قاعد ، أو ما زيد قاعدا بل قائم » يقول ابن يعقوب : لا يقال قصر القلب بطريق العطف لا فائدة له على مذهب المصنف ، لأنه شرط تحقق تنافى الوصفين ، وإذا تحقق تنافيهما كما فى المثال علم من ثبوت أحدهما أو نفيه نفى الآخر أو ثبوته ، فأى فائدة لعطف المثبت أو المنفى ؟ لأننا نقول : الحكم المقدر هنا منكر ، لا اعتقاد المخاطب عكسه ، والحكم المنكر يجب تأكيده ، ففى اثبات ضد أو خلاف المعتقد نفى الحكم المعتقد وفى العطف بالنفى تقرير ما تقرر أولا ، فقد توصل بالعطف المفيد للحصر صراحة الى التأكيد المناسب للمقام (٨٩) .

والفرق بين رأى سيبويه ورأى البلاغيين ، أن البلاغيين يرون أن القصر بطريق العطف يكون لقب اعتقاد المخاطب

الذي يعتقد عكس الحكم ان الوصفان هنا متنافيان ، أما سيبويه فيرى أن القصر اما لازالة شك المخاطب ان كان شاكلا في الحكم ، أو لتأكيد علمه ان كان عالما به .

أما حديثه عن النفي والاستثناء وافادته القصر ، فقد كان واضحا وان لم يذكر القصر بلفظه حيث يقول : فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم قبل أن تلحق « الا » فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفى عنه ما سواه ، وذلك قوله : « ما أتاني الا زيد ، وما لقيت الا زيدا ، وما مررت الا بزيد » تجري الاسم مجراه اذا قلت : ما أتاني زيد ، وما لقيت زيدا ، وما مررت بزيد ، ولكنك أدخلت « الا » لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفى ما سواها ، فصارت هذه الأسماء مستثناة (٩٠) .

أما تقديم ما حقه التأخير وانما فلم يذكر سيبويه أنهما يفيدان القصر ولعل عدم حديثه عن افادة « انما » القصر هو ما دعى العلماء بعده أن يحملوا انما على معنى النفي والاستثناء في افادتها القصر .

فالشيخ عبد القاهر في الفصل الذي عقده لانما يقول : قال الشيخ أبو علي في الشيرازيات : يقول ناس من النحويين في نحو قوله تعالى : « قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن » ان المعنى : ما حرم ربي الا الفواحش ، قال :

وأصبت ما يدل على صحة قولهم فى هذا وهو قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامى الذمار وإنما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجبا أو منفيا ، فلو كان المراد به الايجاب لم يستقم ، ألا ترى أنك لا تقول : « يدافع أنا » ، ولا « يقاتل أنا » ، وإنما تقول : أدافع وأقاتل ، إلا أن المعنى لما كان ما يدافع الا أنا فصلت الضمير كما تفصله مع النفى اذا ألحقت معه « الا » حملا على المعنى .

وقال أبو اسحاق الزجاج فى قوله تعالى : « إنما حرم عليكم الميتة والدم » النصب فى الميتة هو القراءة ، ويجوز : « إنما حرم عليكم » قال أبو اسحاق : والذى أختره أن تكون « ما » هى التى تمنع ان من العمل ، ويكون المعنى : ما حرم عليكم الا الميتة لأن « إنما » تأتى اثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه ، وقول الشاعر : وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى .

- المعنى : ما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى
- والله أعلم بالصواب ، واليه المرجع والمآب .

## مراجع البحث ومصادره

- ١ - الايضاح بشرح الشيخ عبد المتعال الصعيدي طبقات مختلفة .
- ٢ - الايضاح بشرح الشيخ محمد عبد المنعم خفاجي - مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٣ - البحر المحيط .
- ٤ - تفسير الكشاف للزمخشري طبعة مصطفى الحلبي ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ٥ - تفسير أبي السعود دار احياء التراث العربي - بيروت بدون تاريخ .
- ٦ - حاشية السيد الشريف على المطول « هامش المطول » طبعة الداوري قم - ايران .
- ٧ - حاشية الدسوقي على مختصر السعد - شروح التلخيص .
- ٨ - حاشية الأمير على مغني اللبيب على هامش المغني - الحلبي .
- ٩ - حاشية الصبان على الأشموني .
- ١٠ - خزنة الأدب للبغدادى طبعة بولاق : ١٢٢٩ هـ .
- ١١ - الخصائص لابن جني - المجلس الأعلى للشئون الاسلامية .
- ١٢ - دلائل الاعجاز للامام عبد القاهر الجرجاني - تحقيق الشيخ محمد عبد المنعم خفاجي مكتبة القاهرة

١٣٩٨ هـ / ١٩٦٩ م .

- ١٣- سيبويه امام النحاة - علي النجدي ناصيف - مكتبة نهضة مصر بدون تاريخ .
- ١٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد .
- ١٥- شرح الكافية لنور الدين الجامى : تحقيق د / سامى الرفاعي الحراق : ١٩٨٣ م .
- ١٦- شرح المفصل لابن يعيش عالم الكتب - بيروت بدون تاريخ .
- ١٧- شرح التصريح على التوضيح - الشيخ خالد الأزهرى - المطبعة الأزهرية ١٩٥٢ .
- ١٨- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - مطبعة السعادة ١٣٧٣ هـ .
- ١٩- الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية للكتاب .
- ٢٠- المثل السائر لضياء الدين بن الأثير - تحقيق د / بدوى طيانة وأحمد الحوفى - نهضة مصر .
- ٢١- المحتسب لابن جنى طبعة المجلس الأعلى للشئون الاسلامية .
- ٢٢- المطول لسعد الدين التفتازانى - مكتبة الداورى قم - ايران :
- ٢٣- مغنى اللبيب لابن هشام .

- ٢٤- المقتضب للمبرد - المجلس الأعلى للشتون الاسلامية •  
٢٥- معانى القرآن للزجاج - الهيئة المصرية للكتاب -  
تحقيق د / عبد الجليل شلبي •  
٢٦- من الأسرار البلاغية للتوكيد والبيان والبدل د / أيوب  
عبد العزيز - دار العلم للطباعة ١٩٨٧ •  
٢٧- نجوم السالك فى أوضح المسالك د / طه الزينى •  
٢٨- مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربى - شروح  
التلخيص •

